المستثمرون الكويتيون يخشون زيادة وزن المعارضة بالبرلمان لانه قد يؤخر تنفيذ مشروعات كبرى

الكويت ـ من هيثم حدادين:

يخشى مستثمرون كويتيون ان تسفر الانتخابات البرلمانية امس الخميس عن أداء قوي للمعارضة يكون بمثابة علامة على مزيد من التوتر السياسي وتأخير مشروعات كبرى.

وقال مستثمرون ان البورصة الكويتية ثاني أكبر البورصات العربية ربما تستمد بعض الوقود من النتائج المالية للربع الثاني التي يبدأ اعلانها في منتصف تموز (يوليو) الا ان الشكوك التي تكتنف شكل البرلمان الجديد كانت سببا في تراجع حجم التداول.

وللبرلمان الكويتي سلطة كبيرة في قضايا السياسة الاقتصادية ومشروعات التنمية الكبرى في الوقت الذي تتدفق فيه على خزانة الدولة سيولة مالية عالية من ايرادات البترول.

وقال مصطفي بهبهاني من شركة الخليج للاستشارات «اذا كانت المعارضة أقوى فان السوق سيتأثر سلبا...سيحدث صراع كبير وهذا سيخلق عدم استقرار سياسي وهذا الغموض سيء للسوق». وأضاف «وبدلا من المضي قدما في المشروعات الكبرى سيتوقف كل شيء. وهذا ضار جدا بالاقتصاد».

ومن المشروعات التي تنتظر اعتمادها «مشروع الكويت» الذي تبلغ استثماراته 8,5 مليار دولار لزيادة انتاج النفط من الحقول الشمالية بمساعدة شركات عالمية للطاقة.

وطرحت هذه الخطة في أوائل التسعينات. ويقول عدد من مرشحي المعارضة في الانتخابات أن خطط زيادة انتاج الكويت من النفط غير ضرورية في وقت تشهد فيه البلاد فوائض ضخمة في الميزانية.

وأنهى المؤشر الرئيسي لسوق الاسهم الكويتية شهر حزيران (يونيو) على 10001 نقطة بانخفاض 12,6 في المئة عن مستواه في بداية العام.

وتأثر المؤشر سلبا بخلاف اتهمت فيه شخصيات معارضة بعض الوزراء وأفراد الاسرة الحاكمة بمحاولة تزوير الانتخابات. ونفى المسؤولون هذه الاتهامات.

وقال بعض المحللين ان التداول في الايام التي تعقب الانتخابات قد تشوبه التقلبات لان قرارات المستثمرين قد تتأثر بالشائعات قبل ان يظهر الشكل النهائي للبرلمان الجديد.

وقال علي تقي مدير أسواق المال بالبنك الوطني الكويتي «على مستوى التجزئة ربما تحدث نتيجة الانتخابات فرقا للمستثمرين في قراراتهم اليومية لان الكثيرين منهم تحركهم الشائعات ومن يعرفونهم».

ولا يرى معظم المهتمين بالسوق أي أذى دائم اذا حققت المعارضة فوزا كبيرا في الانتخابات لان السوق خرجت سالمة من أزمات سابقة مثل الاجتياح العراقي عامي 1990 و1991.

وقال ناصر النفيسي من مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية «في الاجل القصير ستنخفض السوق عندما لا يكون التعامل بين الحكومة والمعارضة سليما. وهذا سيؤثر على معنويات السوق لكنه لن يؤدي الى انهيار». وأضاف «في النهاية لن يقبل أحد الاضرار بالاقتصاد وسيفعلون شيئا حيال ذلك».

وبعد التراجع التصحيحي الذي شهدته السوق يرى المحللون ان الاسهم الكويتية عادت الى قيم معقولة بالمقارنة مع أسواق منطقة الخليج الاخرى.

ويجري تداول الاسهم الكويتية بمضاعف ربحية يقل عن 12 بالمقارنة مع متوسط الاسواق العربية البالغ 15,5 وفقا لما تقوله مؤسسة شعاع كابيتال.

وقال مركز الجمان ان هذا العامل واعلان أرباح فصلية أفضل قليلا عما كانت عليه في الفترة المقابلة من العام الماضي سيرفع السوق خلال الصيف. وقال تقي ان العوامل الاساسية متينة في الكويت التي تملك نحو عشر الاحتياطيات العالمية من النفط وان استراتيجيتها الاقتصادية في الاجل الطويل لم تتغير.

وأضاف ان الاستراتيجية تركز على بناء البنية الاساسية والتوسع الاقتصادي وجذب الاستثمار الخارجي وتحويل الكويت الى مركز مالي مشيرا الى ان الجميع يتفقون على هذه المباديء.

المغرب يسرع خطى الخصخصة لدعم الاصلاحات

الرباط ـ من الامين غانمي:

قال أكبر مسؤول عن الخصخصة في المغرب ان بلاده تعتزم تسريع خطى الخصخصة مع مضيها قدما في تحرير اقتصادها الذي جعل المملكة في مقدمة المواقع الجاذبة للاستثمارات الاجنبية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وقال عبد العزيز طالبي رئيس الهيئة الحكومية المسؤولة عن الخصخصة «لن يكون هناك تعطيل او توقف في عملية الخصخصة التي ستتسع في المستقبل لتشمل جميع القطاعات ومنها المواصلات والكهرباء والاغذية والفوسفات والمياه وشركة البريد والعقارات والسياحة».

وأبلغ طالبي رويترز في مقابلة أن الحكومة ستقوم بخصخصة شركة الشاي الحكومية الشهر المقبل وشركة لتطهير وتعميق الموانئ في ايلول (سبتمبر) وحصة في شركة التبغ في وقت لاحق هذا العام. وأضاف قائلا «الخصخصة كجزء من الاصلاحات الاقتصادية الاشمل اعطت البلاد رؤية أوضح للعمل على تحقيق نمو أكبر. وعملية البيع ستستمر وتتوسع».

وشملت الخصخصة حتى الان قطاعات الصلب والاسمنت والبنوك وتكرير في النفط والسكر والترفيه والاتصالات. وبلغت حصيلة بيع المغرب لسبعين شركة على مدى عشر سنوات حوالي 77 مليار درهم (8,75 مليار دولار). وأدى تدفق الاموال وتنامي دور المستثمرين الاجانب في نسيج قطاع الاعمال المحلي الى تحسين نوعية النمو في اقتصاد البلاد المعتمد على الزراعة.

وقال مسؤولون ان المغرب يتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 7,3 في المئة هذا العام مقارنة مع 1,7 بالمئة العام الماضي. وقال طالبي ان الحكومة اختارت قائمة قصيرة تشمل تسع من 25 شركة أبدت استعدادها لشراء شركة الشاي والسكر المغربية (سوماتيس).

وأضاف قائلا «سنعلن اسم الشركة الفائزة بين الشركات التسع التي وقع عليها الاختيار على أساس أفضل سعر». وقال ان خصخصة الشركة من المقرر ان تكتمل الشهر المقبل.

وقررت الحكومة حدا أدنى لسعر الشركة قدره 440 مليون درهم لكنها تتطلع لرقم أعلى بكثير بسبب العدد الكبير لمقدمي عروض الشراء ومنهم مستثمرون من الصين وشركة تاتا تي الهندية. وقال طالبي «النوعية العالية جدا والعدد الكبير للشركات التي تسعى لشراء سوماتيس تجعلنا نتفاءل بشأن الحصول على عرض أعلى من الحد الادنى للسعر».

وستكون شركة تطهير وتعميق الموانيء درابور هي التالية في البيع قبل نهاية العام.

وتابع طالبي «استكملنا الاعمال المتعلقة بالوثائق المطلوبة وسنطرح العطاء لبيع درابور في سبتمبر وستستكمل خصخصتها قبل نهاية 2006».

وقال طالبي ان الحد الادنى لسعر درابور سيكون حوالي 300 مليون درهم «لكننا نتوقع اقبالا كبيرا وسعرا أعلى لان العديد من الشركات المحلية ستهتم بشرائها على الاقل من أجل أعمال الرمل الرابحة الناتجة عن نشاطها».

وأضاف ان القيود البيئية الصارمة وازدهار اعمال البناء تزيد من صعوبة الحصول على الرمال «لذلك نتوقع خصخصة جيدة لدرابور».

وتابع طالبي ان الحكومة اختارت مجموعة مصارف لتقديم المشورة لها فيما يتعلق بخصخصة شركة الشحن كوماناف التي يبلغ حجم اعمالها السنوي أكثر من مليار درهم. وقال «نتوقع خصخصة كوماناف قبل نهاية هذا العام. والحد الادنى للسعر أكثر من مليار».

واشار طالبي الى بيع حصة 20 بالمئة من أسهم شركة التبغ ريجي دو تابا الى شركة التاديس الفرنسية الاسبانية التي تملك بالفعل حصة الثمانين في المئة الباقية كواحدة ضمن تسع شركات وأصول حكومية من المقرر خصخصتها في عام 2006 والعام التالي.

الفقر المدقع يدفع اطفالا باكستانيين الى العمل في البحر لكسب قوت يومهم

تشان (باكستان) ـ من وحيد خان خارو:

لم يثن قضاء عام في سجن هندي الطفل الباكستاني رسول باكش (13 عاما) عن العودة الى ساحل بحر العرب في باكستان والرجوع الى البحر.

ألقي القبض على باكش عام 2004 لانه كان يصطاد السمك من مياه اقليمية هندية قرب شريط سير كريك الساحلي المتنازع عليه الواقع بين ولاية جوجارات الهندية واقليم السند الباكستاني.

لم تتغير حياة باكش الذي أفرج عنه العام الماضي في اطار عملية سلام مترددة بين الجارتين النوويتين. ويقول باكش «كان الوضع صعبا في السجن الهندي لكن الصيد مهنتنا. لقد توارثناها عبر الاجيال ولا نستطيع أن نمارس أي مهنة أخرى لذا نخوض المجازفة».

وخزن باكش وأقاربه الطعام والوقود والثلج في زورقهم الخشبي وأبحروا من قريتهم في منطقة ثاتا على بعد 100 كيلومتر شرقي مدينة كراتشي، يحدوهم الامل في صيد ثمين. لكنهم جميعا يعرفون أنه قد ينتهي بهم المطاف في السجن.

باكش الذي ارتدى قميصا وبنطالا واسعين هو أحد أفراد قوة عاملة قوامها 50 الف طفل تعمل في صناعة الصيد على امتداد الساحل الباكستاني البالغ طوله 1125 كيلومترا.

وقال باكش الذي حملت أسنانه بقعا بسبب مضغ جوزة التامول ونوع من التبغ يعرف باسم (جوتكا) «لا أستطيع القراءة أو الكتابة. منذ الطفولة لم ار الا والدي وأعمامي واخوتي يصطادون السمك وأنا أحب أن أسير على نهجهم».

وتنتشر عمالة الاطفال على نطاق واسع في باكستان. وأظهرت دراسة مسحية أجريت عام 1997 أن 3,3 مليون طفل يعملون في صناعات مختلفة. ولم تجر اي دراسات مسحية منذ ذلك الحين.

وبالنسبة لاسر كثيرة تعمل في مجال الصيد فان الاطفال عمالة ضرورية في الصناعة التي تعاني صعوبات متزايدة بسبب المنافسة الخارجية.

ويخرج الاطفال الى عرض البحر مع أقاربهم الاكبر سنا في زوارق صغيرة وبطيئة حيث يتعين عليهم منافسة سفن الصيد الكبيرة التي تبحر في المياه العميقة.

ومنحت الحكومة تراخيص لسفن صيد كبيرة من كوريا الجنوبية واليابان والصين للصيد قبالة ساحل باكستان ولكن خارج نطاق 65 كيلومترا من الساحل. غير ان ممتاز منضريو المسؤول بمنتدى الصيادين الباكستانيين يقول ان السفن الكبيرة تتوغل داخل هذه الحدود وتجهز على كميات هائلة من الاسماك.

وقال امجد بالوش (12 عاما) انه يقضي احيانا 40 يوما في البحر ليضمن صيدا جيدا. وقال بالوش الذي يعيش في قرية مبارك البالغ عدد سكانها 7500 نسمة يعيشون بلا كهرباء أو غاز أو مصدر لمياه الشرب النظيفة وتقع قرب كاراتشي «انني لا أخشى القيام بهذا».

وتوجد بهذه القرية مدرسة بلا مدرس. وتبنى المنازل القروية المؤلفة من حجرة واحدة من الطين والقش.

وبالرغم من الظروف المروعة يضحك بالوش ويمزح مستمتعا بنسيم عليل على الشاطئ حيث يفرز الشباك استعدادا لرحلته التالية.

ام دادا ابراهيم (14 عاما) فيقول انه يحب الصيد لانه يجلب له المال وهذا يعني الحرية. وأضاف ابراهيم وهو يمضغ التبغ المعروف باسم (جوتكا) «اذا لم نخرج ونساعد أسرنا فسنتضور جوعا».

ويقول ابراهيم انه اذا حالفه الحظ يمكن أن يجني ما بين الف و1300 روبية (16 الى 18 دولارا امريكيا) في رحلة في البحر قد تستغرق أسبوعين على الاقل.

وفي كيتي بندر أحد أقدم موانئ باكستان يفرز الشقيقان محمد وعمران ابراهيم صيدا طازجا. ويبلغ الاخوان من العمر ثمانية وعشرة أعوام على التوالي، وهما الجيل الثالث لاسرة تعمل بالصيد. ويقولان انهما لن يمارسا أي مهنة أخرى.

وقال عمران الذي غطت جسده النحيل اسمال بالية «لم يكن ابي سعيدا بأخذي (الى البحر) لكنني أحب البحر والنسيم. أشعر بالحرية».

وقال والدهما محمد يعقوب انه أرسل عمران الى المدرسة لثلاثة اعوام لكن الفتى لم يكن متحمسا للدراسة. ويقول منتدى الصيادين ان كثيرا من الصيادين لا يستطيعون تحمل تكلفة ارسال أولادهم الى المدرسة لانهم محبوسون في دائرة مغلقة من الديون لاصحاب الزوارق. وقال سيف الله تشودري المسؤول بمنظمة العمل الدولية التابعة للامم المتحدة ان الحكومة تحاول القضاء على عمالة الاطفال وتركز على صناعة الصيد.

وبدأت منظمة العمل الدولية مشروعات في القرى التي يعمل سكانها بالصيد لتعليم الاطفال القراءة والكتابة وتحسين الاوضاع الصحية وتحاول توفير وظائف بديلة. لكن تشودري يقول ان توقف الاطفال عن الخروج الى البحر لكسب قوت يومهم سيستغرق وقتا قبل أن يحدث.

كأس العالم يدعم سوق العمل في المانيا

■ برلين ـ نورمبيرج (المانيا) ـ رويترز: انخفض عدد العاطلين في المانيا في يونيو حزيران بمقدار أكبر من المتوقع بلغ 49 الف بالمقارنة بالشهر السابق حسب بيانات معدلة موسميا بعد أن أعطت مباريات كأس العالم المقامة في المانيا دفعة قوية لسوق العمل.

وبلغ اجمالي عدد العاطلين بعد هذا الانخفاض اربعة ملايين و542 الف وبلغ معدل البطالة الوارد في بيانات مكتب العمل الاتحادي الصادرة اليوم الخميس 10,9 بالمئة. وكان اقتصاديون استطلعت رويترز اراءهم قد توقعوا انخفاض عدد العاطلين بمقدار 30 الف ومعدل بطالة يبلغ 11 بالمئة.

وجاء انخفاض اعداد العاطلين في اعقاب انباء ايجابية اخرى من اكبر اقتصاد في اوروبا هذا الاسبوع فسجل مؤشر معهد ايفو الذي يقيس اتجاهات الاعمال أعلى مستوياته في أكثر من 15 عاما في يونيو واظهر استطلاع اخر ان اتجاهات المستهلكين سترتفع في يوليو. وقالت اولريكه كاستينز الاقتصادية في سال اوبنهايم عن بيانات البطالة «انها بيانات جيدة جدا».

وأضافت «وهو ما يتعلق بالتأكيد بكأس العالم لكرة القدم لكننا بشكل عام نتوقع ان تبدأ شرارة الانتعاش الاقتصادي من سوق العمل».

وقال هاينريتش نائب رئيس مكتب العمل ان المكتب كان يتوقع ان تخلق البطولة التي تستضيفها المانيا نحو 50 الف فرصة عمل جديدة. لكن المكتب قال انه من السابق لاوانه الحديث عن اتجاه في سوق العمل. وكان ارتفاع معدل البطالة قد حد من النشاط الاقتصادي في المانيا.

الدول الغنية الكبرى لم تنفذ وعودها لافريقيا التي قطعتها خلال قمة غلين ايغلز

■ لندن ـ ا ف ب: اطلق بوب غيلدوف منظم حفلات «لايف ـ 8» والمغني السنغالي يوسف ندور امس الخميس حملة لتذكير دول مجموعة الثماني بالوعود التي قطعتها لصالح القارة الافريقية في تموز (يوليو) 2005 والتي اكدا انها لم تنفذ كلها.

وقدم غيلدوف وندور في لندن اول تقرير لمجموعة «داتا» التي ستتابع سنويا التقدم في اتجاه تحقيق هذه الوعود. وقالت المجموعة ان الحكومات احترمت تعهداتها بشطب ديون 19 دولة فقيرة منها 14 دولة افريقية.

وفي حين يفتتح في جنيف اجتماع حاسم حول مستقبل جولة المفاوضات التجارية في الدوحة، تعتبر مجموعة داتا ان مجموعة الثماني تراجعت في بحثها عن اتفاق يساهم في تنمية افريقيا ونددت ايضا «بضعف الطموح السياسي وعدم الشعور بخطورة الوضع».

وانتقدت داتا التأخر في زيادة المساعدات العامة لتنمية الدول الفقيرة التي وعدت دول مجموعة الثماني والجهات الاخرى المانحة بمضاعفتها من 50 الى 100 مليار دولار سنويا نصفها لافريقيا بين عامي 2004 و2010.

وبحسب داتا على دول مجموعة الثماني، التي لم تنفق سوى 1,6 مليار دولار اضافية في 2005 لمساعدة افريقيا، ان تزيد هذا المبلغ باربعة مليارات هذه السنة وفي السنوات المقبلة لتحترم تعهداتها. وعلى جميع الجهات المانحة ان تزيد مساعداتها بخمسة مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. وكانت مجموعة الثماني وعدت بتقديم العلاج للمصابين بالايدز بحلول 2010. وتعتبر داتا ان مجموعة الثماني لا تنفق سوى نصف المبالغ اللازمة لتحقيق هذا الهدف حتى وان ارتفع عدد الاشخاص الذين يعالجون في افريقيا من 100 الف في 2003 الى 810 الاف في 2005.

وتنطلق هذه الحملة بعد سنة على قمة غلين ايغلز في اسكتلندا التي قطعت خلالها الدول الثماني هذه الوعود وقبل اسبوعين من موعد قمتها الجديدة في سان بطرسبرغ في روسيا.

صندوق النقد: توقعات اداء الاقتصاد التركي مستقرة على المدى المتوسط

■ اسطنبول ـ رويترز: قالت ان كرويغير نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي امس الخميس ان التوقعات لاداء الاقتصاد التركي على المدى المتوسط مستقرة وان من المتوقع ان تحقق البلاد فائضا أساسيا يتجاوز 6,5 في المئة من الناتج القومي الاجمالي هذا العام.

وفي حديث بمؤتمر استثماري في اسطنبول قالت كرويغير أيضا ان هناك حاجة الى اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز كفاءة النظام الضريبي التركي، مشيرة الى انه يجب عدم تمديد الاعفاءات الضريبية لبعض القطاعات.

ولدى أنقرة اتفاق لقرض مشروط بقيمة عشرة مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي في ثاني برنامج اقراض لمساعدتها على التعافي من أزمة مالية حادة عصفت بها في 2001.

وانتقد صندوق النقد في السابق خفض الحكومة التركية ضريبة المبيعات لقطاع المنسوجات ودعا الى تقشف مالي.

وقالت كرويغير ان حكومة يمين الوسط ذات التوجه الاصلاحي طمأنتها الى التزامها بالانضباط المالي وأنه لم تجر مناقشات حول تخفيضات جديدة للانفاق التركي. وقالت أيضا ان التضخم في تركيا سيتجاوز النسبة المستهدفة هذا العام لكن ما يشغل صندوق النقد هو المعدل على المدى المتوسط.

ونسبة التضخم التي تستهدفها تركيا هي خمسة في المئة هذا العام وأربعة في المئة في العامين المقبلين. لكن بيانات صدرت في الآونة الاخيرة تشير الى أن التضخم في تركيا في 2006 سيزيد كثيرا عن المستهدف.

وقال خبير اقتصادي «من الواضح أن صندوق النقد الدولي يعتقد أن التراجع الحالي للسوق منحهم ورقة ضغط نوعا ما لدفع الحكومة للمضي قدما في برنامج الاصلاح».

وكانت مخاوف من ارتفاع التضخم والتوترات السياسية وموجة مبيعات في الاسواق الناشئة ضربت الاسواق التركية بعنف مما تسبب في تراجع الليرة بحوالي 18 في المئة منذ أواخر نيسان (ابريل).

من جانبه دعا شيجيو كاتسو نائب الرئيس الاقليمي للبنك الدولي تركيا الى اتخاذ اجراءات لتذليل العقبات أمام الاستثمار قائلا ان هذا من شأنه أن يخفض معدل البطالة في البلاد.

وقال كاتسو أمام نفس المؤتمر «اذا اتخذت الاجراءات المناسبة بشأن الاستثمار وسوق العمل فان معدل البطالة قد يتراجع بما يتراوح بين نقطة الى أربع نقاط».

وبلغ معدل البطالة في تركيا10,9 في المئة في الفترة من شباط (فبراير) الى نيسان (ابريل).

على صعيد آخر قال علي باباكان وزير الاقتصاد امس انه يتوقع ان يتراوح اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة ما بين 13,5 و24,3 مليار دولار في عام 2006. وتشمل البيانات التحويلات النقدية الخاصة بصفقات ابرمت العام الماضي.

وفي العام الماضي بلغ اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة 9,7 مليار دولار.

وستعتمد بيانات هذا العام على المبلغ النقدي الذي ستدفعه شركة اوجيه تليكوم السعودية مقابل شراء ترك تليكوم التي جرت خصخصتها العام الماضي في صفقة بلغ حجمها 6,55 مليار دولار. ودفعت اوجيه تليكوم دفعة أولى بلغت 1,3 مليار دولار العام الماضي على ان تدفع الباقي على دفعات، لكنها قالت انها قد تدفعه كله هذا العام.

وقال باباكان الذي تحدث في مؤتمر في اسطنبول ان البيانات تشمل أموال من صفقة بيع شركة تلسيم المحلية لخدمة الهاتف المحمول والتي بلغت قيمتها 4,55 مليار دولار لشركة فودافون البريطانية.

والتدفقات من عمليات اندماج واستحواذ في القطاع الخاص من المتوقع ان تتراوح بين 4,4 و8,6 مليار دولار تشمل 2,8 مليار من بيع حصة في فاينانس بنك في الفترة الاخيرة الى البنك ناشيونال اليوناني.

والتدفقات الاجنبية مهمة لتركيا اذ انها تساهم في تمويل العجز الراهن في ميزان المعاملات الجارية الذي تتوقع الحكومة أن تبلغ نسبته سبعة بالمئة من الناتج هذا العام.

طغيان السياسة على اهتمامات الناس يعرقل نشوء عقل مدني يهتم بمصالح الافراد والمجتمع

وزير تطوير القطاع العام في الأردن: نسعى الى اعادة تربية الموظفين العموميين باتجاه التسهيل لمصالح المواطنين وتقليص آثار البيروقراطية

عمان ـ «القدس العربي»:

تواجه خطط تطوير قطاع العام في الاردن مأزقا لا يمكن تجاهله. فالثقافة السائدة في اوساط الموظفين العموميين ثقافة سلبية عموما، وتعكس انحيازات المجتمع التقليدية. وقيام الوزارة المختصة بانجاز خططها الكبيرة يتطلب اموالا غير موجودة. لكن وزارة تطوير القطاع العام المحلية تعرف مسبقا، كما يقول وزيرها النشط سالم الخزاعلة، طبيعة ومتانة التحديات التي تواجهها.

وقال الوزير الخزاعلة لدى استقباله «القدس العربي» ان حل اي اشكال جذري، كالاشكال البيروقراطي، يبدأ مع الاعتراف بالمشكلة اولا وقبل كل شيء ثم تفحص بيئتها ومحيطها قبل البحث عن حلول لها.

ولا يجد الخزاعلة ما يمنعه من تسجيل الاعتراف التالي: نعم لدينا مشكلة ومشكلة حقيقية في جهاز ومؤسسات القطاع العام لكن بصراحة لدينا الان ما يمكن ان اصفه بخطة تفصيلية لمواجهة هذه المشكلة تأخذ بالاعتبار كل الحيثيات والهوامش وهي كثيرة. وليس سرا ان لدينا ارادة سياسية بالتغيير، والحكومة الحالية بقيادة الرئيس معروف البخيت حكومة برامجية.

ويضيف «فيما يتعلق بالحكومة نحن نؤمن بوجود برامج وبوجود مساحة اقل من الكلام ومن الشعارات ونؤمن بأنه ينبغي ان نتحرك في اطار استراتيجيات ورؤى محددة ومدروسة بعناية وبضمير مرتاح. اقول بانني كوزير لتطوير القطاع العام افهم واجبي بهذه الطريقة والتوجيهات والتعليمات التي تصلني تتحرك في اطار هذه المعادلة».

مشكلة الاصلاح والتغيير والتطوير في الاردن، حسب الوزير سالم الخزاعلة هي سيطرة الفكرة السياسية، فالقوى الفاعلة في المجتمع والمؤسسات المدنية والحزبية وحتى الصحافة والنخب تسلط الاضواء على الفاتورة السياسية في الاصلاح والتغيير، لكن التغيير الجذري والتطوير الحقيقي والمتعلق بحياة الناس اليومية ومعيشتهم وبالادارة «قدر له ان يبقى خلف الاضواء. فانت تسمع كثيرين يتحدثون عن قانون الانتخاب، رغم ان الاصلاح السياسي قد يكون اولوية بالنسبة لعدد محدود من الاردنيين على اهميته. وانا اسمح لنفسي بان اقول بان القوى المدنية الفاعلة تخصص اكثر من 90 % من وقتها وجهدها وخطابها للموضوع السياسي فيما تُقضي الاولويات المتعددة الاخرى بالنسبة المتبقية».

ويضيف «حتى لا اقول بان ذلك شكل من اشكال الشذوذ اصف الامر بانحراف غير مبرر في الاولويات، واسمح لنفسي ايضا بالقول بان اولويات الناس في الشارع وأولويات متطلبات اجهزتنا الادارية مختلفة عن اولويات النخبة الفاعلة في حياتنا السياسية والمدنية والاعلامية. وهذه واحدة من مشكلات برنامج الاصلاح والتطوير. فنحن في الاردن نعيش حالة تغيير حقيقي على مستوى الادارة والبرامج لكن حصة ما نفعله من الاعلام والاضواء اقل كثيرا مما تستحق لان اضواء النشطاء لا تغادر القضايا السياسية والتي تكون بالعادة خلافية».

ويفضل الخزاعلة، وهو وزير متحرك في اكثر من اتجاه داخل الحكومة، شرح وجهة نظره عبر طرح تساؤلات حول سبب عدم وجود نشاط مدني بعنوان حماية المستهلك الاردني خصوصا في ظل دخول القطاع الخاص على مساحة الخدمات التي تقدم للمواطنين؟ ويتساءل «لماذا لا توجد مؤسسات مدنية تهتم بحقوق الفرد والمواطن والمجتمع كما تهتم بالقضايا السياسية الجاذبة للاضواء مثل الحريات التعبيرية وحقوق الانسان؟.. بتقديري هذه تكمل تلك وحاجتنا ملحة لدراسة وتشخيص ازمة العقل المدني في الاردن ايضا. فاذا كان الكثيرون يتحدثون عن ازمة تتطلب حلا وتشخيصا في عقل الفكر الرسمي فلماذا لا نتحدث بجرأة ايضا كمواطنين عن ازمة في العقل المدني لها علاقة بالاولويات والحاجات اليومية للمواطن. فاي فرد يحتاج لحماية لا تتعلق فقط بحقوقه المحسومة في التعبير ولكن تتعلق مع ذلك وبشكل مساند بحقوقه في تحصيل خدمة افضل تتناسب مع المال الذي يدفعه مثلا وفي كل الاتجاهات».

وعليه يستغرب الوزير الخزاعلة عدم وجود شبكة مدنية تؤطر العقل المدني للمجتمع الاردني وتهتم بحاجات الافراد فالمجتمعات الحية والتجارب كثيرة في العالم تنطلق من تحصين حقوق الفرد اولا ثم تنطلق نحو الحقوق العامة والمجتمعية التي لا نناقش اهميتها وجذريتها بكل الاحوال.

وتأسيسا على هذا التصور يعتبر الخزاعلة ان واحدة من مشكلات الادارة والقطاع العام في الاردن «كانت اننا لم نكن نعترف بوجود مشكلة.. الآن نعترف ان لدينا مشاكل ومشاكل ليست سهلة ولم يعد من المناسب ان نستعد للمستقبل دون احتواء هذه المشكلات في اطار برنامج متفق عليه، وهذا حصريا ما نحاول فعله في وزارة تطوير القطاع العام التي تعتبر من الوزارات الناشئة بعد ان كان اسمها في الماضي وزارة التنمية الادارية».

وبالنسبة للخزاعلة فان عدم وجود مخصصات مالية كافية لوزارته يعتبر ايضا من المعيقات، لكن واحدة من تجليات الفكر الاداري الجديد برأيه هي تحقيق مستويات متدرجة من التطوير والتحديث لمؤسسات القطاع العام وفقا للامكانات المالية المتاحة.

ولذلك فالكفاءة في ادارة نفقات التطوير الموجودة او المتاحة مسألة معيارية ضرورية وحاسمة جدا وبدونها لا يمكن تحقيق اي نجاحات حتى لو كانت محدودة.

وخلال جولة «القدس العربي» التي استمرت ثلاث ساعات مع اركان وزارة تطوير القطاع العام وخبرائها اطلعنا على الكثير من الحيثيات وكان ابرزها ما لفت الخزاعلة اليه وهو يقول «وزارتي في وضع غريب نسبيا قياسا ببقية الوزارات، فهي الوزارة الوحيدة التي لا تعمل في ارضها ولكن في ارض الاخرين. فبرامجنا تهدف لتطوير القطاع العام في بقية مؤسسات ووزارات الدولة. ونحن نذهب الى هناك ونقول لزملائنا اسمحوا لنا بتحديد مشاكلكم وبمراقبة ما تقومون فيه، وبعد قليل نعود اليهم لكي نقول لهم هذه مشاكلكم الادارية وبهذه الطريقة تحل».

الموقف اذن مزعج كما يقول الخزاعلة «فليس سهلا ان تذهب الى منزل الاخرين وتبلغهم عن وجود مشاكل ثم تقترح حلولها فالبعض قد لا يتفهم والبعض قد يرفض التدخل والبعض قد لا يعترف بتشخيصنا للاشكالات مما يعني وجود صعوبات. لذلك لجأنا لتأسيس شبكة من الشركاء لنا في كل مؤسسة ووزارة اخرى ونذهب لزملائنا لنقول نحن سنبحث معكم كشركاء عن مشاكلكم وستكونون طرفا معنا في كل معادلة. وبهذا الاسلوب حققنا بعض الاختراقات وقلنا للاخرين بان ما نقترحه ليس فوقيا انما محصلة للتفاهم الثنائي وللقيام بواجبنا كوزارة معنية بالتشخيص ووضع البرامج».

يقول الوزير ان الهدف المركزي لحملة وزارته هو «تبديل وتغيير وتطويرقناعات الموظف العام، ونريد ان نصل لمرحلة يفهم فيها الموظف العام بانه ليس في موقع اعتباري بل في موقع هدفه خدمة الناس وتسهيل اجراءاتهم وليس تصعيبها».

ويضيف «عندما تعبث بمعادلة فكرية وقيمية من هذا النوع تسمح بتبدل تدريجي في القناعات. فالموظف لا يتفضل على المواطن بتقديم خدمة مطورة ومحسنة، بل يقتضي واجبه ذلك. والاتجاه الاخر في نظريتنا كان اعادة انتاج تصور دور الدولة الحديث في ذهنية الموظف العام. فالدولة الاردنية لم تعد دولة وظيفية او لها دور وظيفي بعد التغييرات الجذرية التي حصلت مؤخرا على صعيد استراتيجية عقل الدولة وعلى صعيد الواقع الموضوعي والواقع الاقتصادي ووجود قطاع خاص اصبح يقدم الخدمات مباشرة للمواطن بعد ان كانت الدولة هي الوحيدة التي تقوم بذلك».

وفي الاطار التفصيلي تعمل الوزارة على ايجاد شبكة وطنية من وحدات التطوير داخل جميع الوزارات والمؤسسات العامة في اطار السعي لخارطة طريق وطنية وهيكلة جديدة تفصل السياسات عن الاجراءات والتنفيذ وتوضح بشكل تفصيلي العلاقات الاجرائية بين جميع المؤسسات بحيث تنفصل الادارة السياسية عن الادارة الاجرائية وبحيث تتقلص الاجراءات البيروقراطية وينتهي المشهد الوطني بتقديم خدمة افضل واسرع ولها معايير متفق عليها مسبقا ليس للمواطن فقط بل للزائر والمقيم والمستثمر.

وفي سياق هذه النظرة الشمولية تعمل فرق الوزارة الان مع خبراء وموظفين في خمس عشرة وزارة اخرى على الاقل بهدف وضع هيكلية داخلية جديدة والتأسيس لخارطة الطريق العامة التي تمنع التقاطع او التتابع وتقسم الادوار وتنهي الازدواجية في كل ما له علاقة بالمعاملات الحكومية بما في ذلك الجمركية والمالية والترخيصية مع وضع برامج بسقف زمني معد مسبقا لتطوير وتحسين اداء الموظف العام في كل مكان ولتحسين نوعية الخدمة الادارية العامة وبشكل يحفز النشطاء من الموظفين ويشجع الابداع ويحتوي هدر الوقت ويقلص اثار البيروقراطية على ان يوضع بالتوازي برنامج مفصل هو الاول من نوعه يحدد ولاول مرة وظيفة وواجب كل موظف في الدولة ويحدد معايير لكل خدمة تقدمها مؤسسات الدولة مع الية للرقابة والمتابعة واسقف زمنية.

وحتى لا يكون مثل هذا الترتيب مجرد كلام اوشعارات سيوضع تشريع خاص يضمن اليات التطبيق بحيث يصبح الموظف العام او الدائرة العامة مضطرة للتنفيذ بموجب تشريع اداري على شكل النظام وليس مجرد تعليمات كما يجري العمل على اعداد وثيقة لاخلاقيات وشرف الوظيفة العامة واخرى توصف برامجيا هيكلية الفصل بين الادارة السياسية والاجرائية كما تم تأسيس صندوق خاص يوفر الدعم اللازم للمقترحات والافكار التطويرية التي تخرج عن المؤسسات نفسها.